إعادة تقييم الوضع المالي بالدولة بعد 6 أشهر لاتخاذ القرار المناسب

الماجد: حزمة التحفيز تشمل الشركات «الناجحة».. وليس المتعثرة

- الشركات غير المتضررة ستتجه مباشرة للبنوك التي تتعامل معها للحصول على التمويل اللازم
- الحكومة دعمت الشركات الصغيرة بتحمل تكلفة التمويل في أول عامين.. ومناصفة بالعام الثالث

طارق عرابي

أكد رئيس مجلس إدارة اتحاد مصارف الكويت عادل الماجد، أن الخطوات التي اتخذتها اللجنة التوجيهية برئاسة محافظ البنك المركزي مؤخرا، إنما تهدف إلى إعادة ضخ الدم من جديد في شرايين الاقتصاد، وذلك حتى لا تتحول مشكلة نقص السيولة إلى مشكلة ضعف الملاءة المالية للشركات المحلية، مشيرا إلى أن البنوك الكويتية تقوم حاليا بمراقبة الوضع المالي العام بالدولة، على أن يتم بعد 6 أشهر إعادة تقييم الوضع، واتخاذ القرار المناسب بشأنه. وأضاف خلال المؤتمر الصحافي الذي عقده صباح امس باستخدام تقنية الاتصال المرئي، والذي تناول التدابير الخاصة بمواجهة تداعيات فيروس كورونا، أن وضع البنوك الكويتية قوي ومتين، بدليل أن الارباح المجمعة للبنوك خلال العام الماضي بلغت نحو مليار دينار، فيما بلغ معدل القروض المشكوك في تحصيلها نحو 1,5٪، كما أن البنوك رصدت خلال السنوات الـ 12 الماضية مخصصات قوية، ما يدلل على ان القطاع سيكون جزءا من الحل وليس جزءا من المشكلة.

وأشار الماجد إلى أن البنوك ستبدأ اعتبارا من يوم الاحد المقبل باستلام طلبات العملاء المتعلقة بتمويل التزاماتهم المالية الثابتة للفترة التي ستمتد حتى 31 ديسمبر المقبل، على أن تتضمن هذه الالتزامات (الايجارات والرواتب، وتكاليف العقود السابقة)، مؤكدا ان التمويل سيشمل المتضررين ولن يقدم تعويضات لأرباح أو فرص ربح ضائعة أو توسعات ومشاريع جديدة، وذلك وفقا للبنود رقم 6 و7 من قرار مجلس الوزراء الصادر بهذا الشأن، مع منحهم فترة سماح تمتد لمدة 6 أشهر، وأنها لن تقوم بالطلب من العملاء بدمج الاقساط بعد انتهاء فترة السماح، وذلك بناء على تعليمات محافظ بنك الكويت المركزي. وأوضح ان البنوك لم تتوقف عن تمويل عقود سابقة لشركات مازالت تعمل في ظل الأزمة الحالية، مبينا ان محفظة البنوك الحالية تتكون من 38 مليار دينار منها 13 مليار تتعلق بالقروض الاستهلاكية والمقسطة التي تم تأجيلها لمدة 6 أشهر، إلى جانب قطاع الاسهم، وقطاع الشركات والافراد، وقطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة.

عادل الماجد خلال المؤتمر الصحفي عبر الاتصال المرئي لاتحاد المصارف أمس

ولفت الماجد إلى أن الشركات التي لا ينطبق عليها اسم «الشركات المتضررة»، ستتجه مباشرة للبنوك التي تتعامل معها للحصول على التمويل اللازم، في حين أن التجار المتضررين سيتجهون للبنوك التي يتعاملون معها لشرح أوضاعهم، حيث سيتم التجاوب مع أوضاع هؤلاء الشركات بمرونة وفقا لتعليمات «المركزي» التي تضمنت فترة سماح للسنة الاولى، ومن ثم فوائد ميسرة بنسبة 2,5٪، بشرط عدم توزيع أرباح والحفاظ على نسبة العمالة الكويتية في الشركة وزيادتها بحسب النسب المحددة من قبل «القوى العاملة».

أما بالنسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة، فقد تم الاتفاق على أن يتم تمويلها بنسبة 80٪ من الصندوق الوطني لدعم ورعاية المشاريع الصغيرة والمتوسطة و20٪ من البنوك المحلية، مشيرا إلى أن «صندوق المشروعات الصغيرة» فوض البنوك بدراسة طلبات الشركات الصغيرة، مع تطبيق نفس الاجراءات المتعلقة بتوجيه القروض الميسرة نحو سداد الايجارات والرواتب والعقود الموقعة قبل الأزمة، مستدركا بأن الدعم الحكومي بالنسبة لهذه الشركات كان مختلفا بحيث ستتحمل الحكومة تكلفة التمويل خلال السنتين الاولى والثانية، ومن ثم بالمناصفة خلال السنة الثالثة.

وأكد الماجد أن البنوك ستراقب الأموال التي سيتم إقراضها للعملاء المتضررين من أزمة كورونا بحيث يتم التأكد من ضخها في شرايين الاقتصاد، لافتا إلى أنه لن يتم منح الأموال للشركات في صورة «كاش» وإنما ستقوم البنوك بضخ تلك الأموال بنفسها، خاصة أن البنوك أصبحت «مؤتمنة» على أموال عامة بعد أن قام الصندوق الوطني بتفويضها بتمويل العملاء.

فتح الاقتصاد

وفي رده على سؤال يتعلق بفتح الاقتصاد الكويتي، قال الماجد إنه في وقت من الأوقات لابد أن يتم البدء بالفتح التدريجي للاقتصاد مع الالتزام بالمعايير والإجراءات الوقائية فيما يتعلق بالحفاظ على صحة وسلامة المواطنين، مؤكدا على ان الصحة مهمة ولكن الاقتصاد أيضا مهم لمنع المزيد من الخسائر.

ولفت في هذا الخصوص إلى خطوة البنوك المحلية المتعلقة بفتح فروعها بشكل تدريجي، اعتبارا من يوم الاحد المقبل وبنسبة 25٪ من أفرعها المنتشرة في جميع أنحاء البلاد، مبينا أن البنوك المحلية في انعقاد دائم مع البنك المركزي بخصوص الأزمة، وهناك تفهم كامل لظروف العملاء بدليل تأجيل الأقساط المالية عن شريحة المقترضين الاستهلاكية.

وأشار إلى أن القرارات السريعة التي اتخذتها اللجنة التوجيهية برئاسة محافظ البنك المركزي د.محمد الهاشل لإنقاذ الاقتصاد تواكب طبيعة الأزمة، والخسائر التي تواكبها تستدعي العمل على مواجهتها بتدخل سريع وحاسم يطفئ الحريق الذي عانت منه كل القطاعات الاقتصادية.

وفي رده على سؤال حول تصريحات محافظ المركزي التي قال خلالها إن الأزمة قد تمتد إلى 3 سنوات، في حين ان التمويل سيمتد حتى 31 ديسمبر 2020، أشار الماجد إلى أن توقيت انتهاء التمويل بنهاية العام الحالي يعتمد على دراسة الظروف وقتها والتي بناء على الظروف وقتها سيتم اتخاذ القرارات المناسبة. وبين أن بعض الشركات المساهمة قد لا ترغب في الحصول على التمويل بسبب شرط عدم توزيع أرباح نقدية على المساهمين خلال فترة القرض، لأن سداد الالتزامات ستكون أولى في هذه الحالة وقد لا ترغب بعض الشركات في المساهمة في هذا الأمر.

مخصصات لأزمة كورونا

أكد الماجد أن البنوك الكويتية ستقوم بأخذ مخصصات لأزمة كورونا عملا بما ستقوم به بقية البنوك في دول العالم، مشيرا إلى أن البنوك قامت بتأجيل الأقساط وليس إلغاؤها، ما يعني أن المخصصات المتوقعة لن تكون كبيرة.

إجراءات التقديم الخاصة بالعملاء الراغبين في الحصول على القرض الميسر

1 ـ بالنسبة للشركات: التوجه مباشرة نحو مسؤول الحساب الخاص بها في البنوك.

2 ـ المشاريع الصغيرة: مراجعة البنك الذي لديه فيه حساب رئيسي، لأن دراسة وضع هذه الشركات سيكون من خلال حركة الإيداع والتدفقات النقدية قبل وقوع الأزمة لبيان وضع الشركة قبل اتخاذ القرار الخاص بتمويلها.

3 ـ تعبئة النموذج الخاص بالتمويل الميسر والمتوافر لدى كافة البنوك المحلية.

3 أيام للحصول على القروض الميسرة

توقع عادل الماجد أن يتم إنجاز طلبات القروض الميسرة خلال فترة تتراوح بين يومين أو ثلاثة أيام من تاريخ تقديم الطلب من قبل العملاء المتضررين، مشيرا إلى أن التمويل سيوجه للعملاء الجيدين والمنتظمين في السداد.

لا يمكن تحديد عدد وحجم القروض الميسرة المتوقعة

أكد الماجد أنه من الصعب معرفة عدد وحجم القروض الميسرة المتوقعة خلال الفترة القادمة، خاصة أن هناك عددا من الشركات الصغيرة كانت تعتمد على نفسها في الجانب التمويلي، مشيرا إلى أن الأولوية ستعطى للمتقدمين الأوائل. ولفت إلى أن القروض الميسرة ستقدم للمشروعات الصغيرة الناجحة، بينما لن تقدم البنوك المحلية أي قروض لمشاريع خاسرة أو متعثرة مع نهاية السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019.

القطاع المصرفي منذ أزمة 2008 يضمن جميع الودائع والتي تتراوح بين 30 و40 مليار دينار

السعدون: اللجنة حافظت على المالية العامة للدولة وحرصت على عدم «إنهاكها»

باهي أحمد

قال رئيس مجلس ادارة شركة الشال للاستشارات جاسم السعدون إن الأزمة الحالية التي يشهدها العالم جراء انتشار فيروس «كورونا» المستجد والتي أسفرت عن منع الجميع من ممارسة أعمالهم في شتى القطاعات، تعد الأولى من نوعها والأصعب بعد أزمة 2008 التي مازالت تبعاتها مستمرة وأنهكت السياسة المالية والنقدية للمحاولة للخروج منها حتى الوقت الراهن، موضحا أن مجموعة المبادئ العامة التي اعتمدت من خلال اللجنة التوجيهية العليا للتحفيز الاقتصادي لمجابهة الأزمة الجائحة هي صحيحة من خلال اختيار فنيين لمحاولة التشخيص ووصف العلاج للخروج بأقل الأضرار، حيث إنها لا تعتبر لجنة بناء، بل لجنة لإطفاء الحريق وتلك من أبرز مهامها.

3 مبادئ عامة

وأضاف السعدون أن اللجنة قامت باعتماد 3 مبادئ عامة، حيث اعتمدت في البداية على المبدأ الإنساني من خلال اعطاء الأولوية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة وهو ما يعد أمرا مهما، ثم اعتمدت على المبدأ النفسي من خلال تحدثهم باستمرار عن كيفية احتواء الأزمة على المدى القصير، كما أنه تم إصدار تقرير معلن لطمأنة الجميع، ثم التفتت اللجنة للمبدأ الثالث المالي والاقتصادي والذي يعد شأنا متخصصا اعتمد بشكل رئيسي على الحفاظ على المالية العامة للدولة وهي المسؤولة عن توظيف 4 من كل 5 مواطنين، لذلك حرصوا على عدم انهاكها وتحدثوا عن جزئيات بغرض حمايتها وعدم هدر أموال منها.

وأشار إلى أن الاهتمام بالمالية العامة للدولة كان جليا بعدم تعويض الأفراد والشركات عن الخسائر التي لحقت بهم، كما أن اللجنة قررت عدم تقديم المساعدات والدعم للشركات المتعثرة في السابق وليس هناك أمل لإنقاذها، موضحا أن تقديم الدعم المادي اقتصر على محاولة سد فجوة السيولة خلال فترة التوقف فقط، حيث يقومون بدفع الفوائد واستعادة الأموال فيما بعد، لذلك تعد جميعها قرارات تتسم بطابع مهني عال، لذلك فاللجنة تحاول إطفاء الحريق بعدم تحويل أزمة السيولة إلى أزمة ملاءة ستضرب القطاع المصرفي في الدولة.

أهمية القطاع المصرفي

ولفت السعدون الى أن القطاع المصرفي منذ أزمة 2008 يضمن جميع الودائع والتي تتراوح بين 30 و40 مليار دينار، بالتالي فإن إصابة القطاع المصرفي بضرر قد يمتد للمالية العامة للدولة، لذلك حرصت اللجنة على أن يقتصر الدعم المقدم فقط على تمرير فترة التسديد لشراء بعض الوقت لمن بإمكانه الاستمرار وعدم التعثر في الأزمة الراهنة، كما أن معظم تلك الأموال مستردة فيصبح الضرر على المالية العامة ضمن الحد الأدنى.

ولفت السعدون الى أن الخوف قد يصيب الجميع في حالة تولي الحكومة لتنفيذ تلك الخطوات الاصلاحية دون الاستعانة بالفريق الفني المختص لمراقبة التصرف في تلك الأموال من خلال مراقبة المستحق للدعم وكيفية دعمه وكيفية استرداد تلك الأموال لذلك يجب أن توكل تلك الآليات للفنيين المختصين بالتعاون والتكاتف فيما بينهم وبين الحكومة للخروج من الأزمة الحالية بأقل الخسائر الممكنة.

جاسم السعدون

الجمعية الاقتصادية نظمت الملتقى الاقتصادي الافتراضي بعنوان «الأثر الاقتصادي لكوفيد 19 وانهيار أسعار النفط وتأثيره على الكويت»

«البنك الدولي»: الكويت بحاجة لإصلاح حقيقي للخروج من الأزمة الحالية

- الشريعان: إقرار قانوني «الدين العام» و«المنطقة الشمالية» بأسرع وقت ممكن.. ضرورة ملحّة
- الفرس: مشكلة الكويت تتمثل بتغليب الجانب السياسي على الاقتصادي.. ما يعرقل خطط الإصلاح
- الصانع: «ديكتاتورية» الإصلاح مطلوبة.. والفرصة حالياً ثمينة للبدء بإصلاح اقتصادي كامل

طارق عرابي

أكد الممثل المقيم للبنك الدولي في الكويت، غسان الخوجة، أن الكويت كانت من أوائل دول العالم التي تحركت بشكل سريع جداً لمواجهة أزمة كورونا، حيث كانت من أوائل الدول التي قامت بإغلاق مجالها الجوي، ومن ثم تطبيق إجراءات وسياسات التباعد الاجتماعي، وأول دولة أعادت رعاياها من إيران والعراق في وقت الأعياد الوطنية آنذاك.

وأضاف خلال الملتقى الاقتصادي الافتراضي الذي نظمته الجمعية الاقتصادية الكويتية تحت عنوان «الأثر الاقتصادي لكوفيد 19، وانهيار أسعار النفط وتأثيره على الكويت»، أن الجميع يشهد أن الحكومة الكويتية قامت بدور فعال في جانب التعامل مع الازمة، على الرغم من أن الازمة الحالية ليست كأي أزمة سابقة، بمعنى ان أزمة «سوق المناخ» و«الغزو العراقي» كانت أزمات مختلفة جدا، فالأزمة الحالية لم تؤثر على دولة واحدة بعينها لكنها أثرت على العالم أجمع، لذا فإن طريقة تصدي الدول للأزمة يجب أن تكون مختلفة.

إصلاح متكامل

وقال إن الأزمة الحالية لا تحتاج إلى فزعة اقتصادية أو مجرد برنامج إصلاحي ترسله الحكومة إلى مجلس الأمة، وإنما تحتاج إلى تكاتف بين الحكومة ومجلس الأمة ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص والأكاديميين، بحيث يتم وضع خارطة طريق وحزمة متكاملة للإصلاح يتفق عليها الجميع، وذلك حتى لا تكون هناك تجاذبات في هذا الموضوع، وهذه هي الطريقة الأمثل التي يمكن أن تتخذها الكويت في المرحلة الحالية.

ولفت الخوجة إلى أن النقطة الأهم في الوقت الراهن هي الوقاية من الوباء، إذ وقبل الحديث عن حزمة اقتصادية ومالية على المستوى المتوسط والبعيد، يجب أن نعي أن هناك وباء يجب علينا أن نحيد بعيدا عنه، ومن ثم الاتجاه نحو الحزمة التحفيزية التي تكون من خلال قرارات مجلس الوزراء والبنك المركزي، ثم في المرحلة الثالثة التي ستكون فيما بعد الأزمة وهي تكاتف الجميع للخروج بحزمة إصلاحية متكاملة تساهم في رخاء الجيل الحالي والقادم ولا يكون هناك تآكل في رفاهية الشعب الكويتي.

بدوره، أكد أستاذ الاقتصاد بجامعة الكويت د.أنور الشريعان على أهمية تبني مشروع اقتصادي متكامل ورؤية اقتصادية كاملة، مبينا أن لكل دولة ميزها النسبية وظروفها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

وأشار إلى أن الكويت تمتاز بوجود بيئة جاذبة ومؤسسات عريقة وقانون محترم، كما أن هناك رغبة لدى القيادة العليا لكن المشكلة الاساسية تكمن في الادارة الحكومية التي قد تكون غير جادة، أو أنها تخشى من الاصلاح بسبب الظروف الانتخابية والنيابية..وغيرها.

وأشاد الشريعان بالخطوات الاخيرة التي أعلنها البنك المركزي مؤخرا، خاصة وأن أهمية الاقتصاد لا تقل عن أهمية الصحة، فالتطور الاقتصادي يعني مؤشرات أعلى في الصحة والتعليم وغيرها، وبالتالي فإن الاهتمام بالاقتصاد يعد ضرورة قصوى، مشيرا إلى ان احدى فوائد «كورونا» هي الالتفات للأهمية الاقتصادية، متسائلا كيف سيكون تعامل الحكومة مع ما ستواجهه من عجز كبير في الموازنة وكيفية التعامل مع الاقتراض أو السحب وخطورة هذه السياسة على الاقتصاد الكويتي؟

واعرب عن أمله في أن تسعى الحكومة لإقرار قانون الدين العام بشكل سريع، وإقرار قانون المنطقة الشمالية الموجود لدى مجلس الأمة منذ أغسطس الماضي.

من جهته، قال مسؤول البرامج في البنك الدولي د.رياض الفرس، أن المشكلة الأساسية في الكويت هي مشكلة اتخاذ القرار، حيث يتم تغليب الجانب السياسي على الجانب الاقتصادي، وهذا يعني عدم تنفيذ الكثير من الخطط.

وأشار إلى ان المؤسسات الدولية وعلى رأسها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي عادة ما تقدم الكثير من التوصيات، لكن ما يحدث أن الحكومات تختار ما يناسبها من هذه التوصيات وتتجاهل الجانب الاكبر.

وأكد على ان الوضع الحالي يعتبر فرصة ذهبية للقيام بإصلاحات اقتصادية فعلية، خاصة وأن المرحلة الحالية التي وصلت إليها الكويت في ظل انخفاض اسعار النفط، يعد مؤشرا خطيرا على أن النفط أصبح سلعة ليس لها قيمة.

أما رئيس الجمعية الاقتصادية مهند الصانع، فقال انه يجب استغلال فرصة أزمة كورونا وأزمة انهيار أسعار النفط والعجز المالي، بالإضافة إلى عدم توافر البدائل التنموية لأغنى دول في العالم، بحيث تبدأ الكويت بعملية إصلاح حقيقي وجاد، خاصة في ظل الحكومة الجديدة التي ضمت وزراء نشيطين يعملون حاليا في الخط الأمامي.

وأضاف أن هناك إجماعا كبيرا على ضرورة البدء بالاصلاح الاقتصادي، مشددا على ضرورة أن تكون هناك «ديكتاتورية» بالإصلاح، وان يتم استغلال الفرصة الحالية التي تعتبر فرصة ثمينة للبدء في إصلاح اقتصادي كامل.

الحميضي: الكويت أمام فرصة أخيرة للإصلاح.. والوضع خطير جداً

أكد وزير المالية الأسبق بدر الحميضي، خلال مداخلة أن الوضع الحالي في الكويت خطير جدا، فسعر النفط الكويتي اليوم يتراوح بين 9 إلى 12 دولارا للبرميل، وبالتالي فإن الصافي الذي يدخل ميزانية الكويت في ظل الاسعار المخفضة لا يزيد عن 5 دولارات للبرميل، والاحتياطي العام للأصول السائلة يشير إلى انه لن يكون هناك أي سيولة بنهاية شهر يونيو المقبل. وأشار إلى أن الخطر ليس بسبب انخفاض أسعار النفط فحسب، وإنما بسبب الدخول غير النفطية التي يتوقع لها أن تنخفض من 1,9 مليار دينار إلى مليار واحد فقط، يضاف إلى ذلك كله عجوزات ميزانيات السنوات الخمس الماضية التي وصلت بحسب آخر ميزانية 28 مليار دينار، ولفت إلى أن أمام الكويت فرصة أخيرة لإجراء الإصلاحات المالية والاقتصادية، وبدونها ستكون هناك كارثة فعلية.

بدر الحميضي